

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص موجز "اجتماع طوكيو لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، الذي عقد في طوكيو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢*.

أتشرف بأن أبعث إليكم بموجز لـ "اجتماع طوكيو لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، الذي عقد في طوكيو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإصدار هذا النص كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء والدول الأخرى غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر.

(توقيع) سيشيرو نوبورو

السفير

وفد اليابان لدى مؤتمر نزع السلاح

* مستنسخ من وثيقة صادرة من قبل وهي A/56/810-S/2002/145 مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ ومرفقة طيه.

موجز الرئيس لاجتماع طوكيو لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

عقد اجتماع طوكيو لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بناء على دعوة من حكومة اليابان، وشارك فيه ٤٧ ممثلاً ينتمون إلى ٣٢ حكومة، فضلاً عن ٣٢ شخصاً يمثلون مختلف المنظمات ومعاهد البحوث (يتضمن التذييل الثاني قائمة المشاركين).

وكان الهدف من اجتماع المتابعة الحفاظ على زخم مؤتمر الأمم المتحدة ومنح المشاركين فرصة مباشرة لتقييم نتائج المؤتمر والنظر في الوسائل التي تتيح التنفيذ النشط لبرنامج العمل الذي اعتمده.

واعتبر المشاركون في الاجتماع أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية التي وقعت في الفترة بين انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة واجتماع طوكيو للمتابعة زادت من أهمية مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظراً للصلة الوثيقة بين مشاكل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والصراعات الإقليمية والأسلحة المستخدمة في هذه الصراعات، وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

وأثبت الاجتماع فائدته وأنه انعقد في الوقت المناسب تماماً، وحقق أهدافه. وأعاد معظم المشاركين تأكيد الحاجة إلى الحفاظ على زخم المؤتمر واتخاذ مبادرات نشطة على جميع الصعد لتنفيذ برنامج العمل. وكانت جميع الكلمات الرئيسية التي ألقى قيمة ومثيرة للأذهان، وكان تبادل الآراء الذي تلاها مثيراً للاهتمام ومثمراً. ويرد أدناه موجز للوقائع العامة للاجتماع ولبعض النقاط البارزة العديدة التي أثيرت ونوقشت في أثناء الجلسات. وترأس معظم الجلسات السيد م. دونوفاكي، المساعد الخاص لوزير الخارجية الياباني.

وفي الجلسة الافتتاحية، تليت رسالة من السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان. وتلا ذلك كلمات ألقاها السيد سايكين سوغورا، النائب الأول لوزير الخارجية الياباني، والسيد كاميلو ريبس، رئيس المؤتمر والممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيد كارلوس دو شانتوش، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر والممثل الدائم لجمهورية موزامبيق لدى الأمم المتحدة.

وفي الجلسة ١، وتحت عنوان "تقييم مؤتمر الأمم المتحدة"، ألقى كلمات رئيسية ميتسورو دونوفاكي رئيس الجلسة، والمساعد الخاص لوزير الخارجية الياباني، وكاميلو ريبس رودريغيس، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة، وجواو هونوانا، أمين مؤتمر الأمم المتحدة ورئيس فرع الأسلحة التقليدية في إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وكيث كراوس، مدير برنامج الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة بجنيف. وتلا ذلك تبادل عام للآراء.

وحصل اتفاق عام في المناقشة على ما يمثله مؤتمر الأمم المتحدة وبرنامج العمل من قيمة في منح الصفة الشرعية لمختلف الأنشطة المتصلة بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتسليم بأهميتها. ومع أن بعض المشاركين رأى أن برنامج العمل لم يبلغ الحد المنشود، فقد اتفق الجميع على أنه يشكل خطوة أولى ذات قيمة. وعلاوة على ذلك، استقر الرأي بشكل واسع على أن برنامج العمل هو الأساس المشترك الذي يستطيع مختلف الدول والمناطق أن ينطلقوا منه قداما بالسرعة التي تناسب رغباتهم وحاجاتهم وقدراتهم. ويمكن برنامج العمل الدول والمناطق من تحديد جوانب المسألة التي تعتبرها ذات أولوية.

وفي الجلسة ٢، وتحت عنوان "تبادل الآراء بشأن برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة"، ألقى كلمات رئيسية أنا ماريا سامبايو، من وزارة الخارجية البرازيلية، ودونيه شوينار، من وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، وفو تشونغ، من وزارة الخارجية الصينية، و س. إدوارد بيرتري، حبير أقدم في السياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة بمكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنطونيو كوسانو بيريس، سفير إسبانيا المتحول للشؤون الأمنية الدولية، باسم الاتحاد الأوروبي، والسفير باسي باتوكاليو من فنلندا. وتلا ذلك تبادل عام للآراء. وأيد المشاركون نهج السيد ريبس في إبراز مجموعة من التدابير التي يمكن للدول - ويتعين عليها - أن تتخذها فوراً دون الحاجة إلى إجراءات تشريعية، ومن ذلك مثلاً إيجاد جهات اتصال وطنية وتعيين وكالات تنسيق وطنية لتنفيذ برنامج العمل، والمباشرة بمسك سجلات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مخولة أيضاً جمع المعلومات والبيانات التي تقدمها الدول وتعميمها. وأشار كذلك إلى أن بعض التدابير أهم من غيرها فيما يتصل بمناطق معينة مثلاً فيما يتعلق بشواغل جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية - وأن ذلك سيحدد أولويات التنفيذ.

وفي أثناء المناقشة، حصل تبادل مشجع للغاية للمعلومات أعطى مؤشرات مبكرة عن المبادرات التي يجري الاضطلاع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تنفيذ برنامج العمل والمضي به قداما. واتفق المشاركون على أنه يجري الاضطلاع بعدد كبير من هذه المبادرات، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأن ذلك يشكل مساعدة إيجابية لتسريع تنفيذ التدابير الوطنية.

وفي الجلسة ٣، وتحت عنوان "الصادرات إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول"، ألقى كلمات رئيسية السفير دو شانتوش، و س. إدوارد بيرتري من وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، وبيغي مايسون من كندا. وتلا ذلك مناقشة للمسألة مثيرة للاهتمام وغنية بالمعلومات. وكان هناك انقسام حاد في مواقف الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

وبالرغم من استمرار هذه المناقشات، كانت المناقشة بناءة. واقترحت عدة سبل محتملة للعمل المستقبلي من أجل رأب الصدع. فقد شدد السفير دو شانتوش مثلاً على أن التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل، ولا سيما الفقرة ١١ من

الفرع 'ثانيا' منه، سيزيد من صعوبة حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأشار بعض المشاركين إلى إمكانية تسوية المسألة عن طريق بذل جهود ترمي إلى صياغة أوضح لمعايير التصدير لبرنامج العمل في عملية المتابعة، في حين رأى آخرون أن التسليم بها من حيث المبدأ لا يزال ضروريا. وشاطر السيد بيرتري مشاركين آخرين الرأي بأنه ينبغي ألا يسمح للاختلافات بشأن المسألة بأن تعوق تنفيذ برنامج العمل، الذي يعتبر الأولوية الرئيسية، ولكنه أعرب عن شواغل الولايات المتحدة بشأن عدم النظر في الظروف الاستثنائية التي تستلزم إمداد الأطراف الفاعلة من غير الدول بالأسلحة. وأشار أيضا إلى أن الولايات المتحدة تحبذ تحديدا بديلا للمفاهيم يميز بين المستخدمين النهائيين الذين يتحلون بالمسؤولية وأولئك الذين لا يتحلون بها. وأشارت السيدة ميسون إلى أن السبيل المجدي لتسوية المسألة يتمثل في النظر في القانون الدولي وكيفية استخدامه لدعم تفسير بناء للفقرة ١١ من الفرع 'ثانيا'. وقد يكون تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين لذلك الغرض وسيلة لإحراز تقدم في هذه المسألة. وشكلت الجلسة بداية حوار بناء، واستقر الرأي على مواصلة الحوار في اجتماعات مماثلة في المستقبل.

وفي الجلسة ٤، وتحت عنوان "المساعدة والتعاون الدوليان"، ألقى كلمات رئيسية يوشيهومي أوكامورا، مدير شعبة الحد من الأسلحة ونزعها بوزارة الخارجية اليابانية (الذي ترأس الجلسة أيضا)، وأوين غرين من جامعة برادفورد بالمملكة المتحدة، وصامويل هينغا نورمان، نائب وزير الدفاع في سيراليون، والقاسم واني، نائب رئيس مركز إدارة الصراعات بالوكالة، التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتاكوتو كوبو من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وسوكيهيرو هازيغاوا، مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طوكيو. وتلا ذلك تبادل عام للآراء.

وجرى الاعتراف في الجلسة بالمبادرة الرائدة التي اضطلعت بها حكومة اليابان لتنفيذ "مبادرة ذات منحي عملي لنزع السلاح". وأشار في المناقشة العامة إلى ما تعانيه بعض أقل البلدان نموا الأكثر تضررا من الأسلحة من نقص، ليس في القدرة على تنفيذ برنامج العمل فحسب، وإنما أيضا في المعرفة الكافية بشأنه. ونوقشت مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدان مثل كمبوديا في جنوب شرق آسيا، وسيراليون في أفريقيا، وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في أوروبا. وتم الاتفاق على الدور الرئيسي الذي تقوم به التنمية في توفير الحوافز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى أن الترتيب الذي تنفذ بموجبه هذه الأنشطة قد يختلف لتلبية الحاجات والظروف المحلية، كما في أفغانستان مثلا. وهناك شرط رئيسي يتمثل في التخفيف من أهمية الأسلحة بالنسبة إلى المجتمع المحلي، وقد يتطلب ذلك: توفير الأمن ميدانيا، وإصلاح قطاع الأمن، وتأمين أسباب العيش للناس.

وجرى النظر أيضا في الجلسة بشكل خاص في احتياجات أفغانستان في أعقاب الصراع هناك والمشكلة المحتملة التي خلفتها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. والعلاقة بين التنمية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي ذات صلة بالعملية التي بدأ تنفيذها في أفغانستان، حيث تشمل الأولويات ما يلي: مساعدة

الإدارة/الحكومة المؤقتة على تقييم مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ورسم استراتيجية وسياسات ووضع خطة عمل واقعية للحد من الأسلحة الصغيرة في أفغانستان؛ خلق فرص لأسباب العيش القانونية والمستدامة للتقليل من الطلب على الأسلحة؛ جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتخلص منها، إذ أصبحت عديمة الفائدة بعد إحلال السلام وعمليات بناء وإصلاح قطاع الأمن؛ وضع نهج مجتمعية والقيام بعمليات توعية فيما يتعلق بجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ بناء القدرة على ضبط التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تدعيم الرقابة على الحدود والتعاون الإقليمي؛ القيام بحملات توعية عامة عن طريق التدمير العلني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم جمعها بصورة أولية وذلك لتعزيز الثقة لدى الناس؛ تمكين منظمات المجتمع المدني من مواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعنف على الصعيد المجتمعي؛ تدعيم الرقابة على الحدود والتعاون الإقليمي للحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأبدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعداداه للتعاون تعاوننا وثيقا مع البلدان المعنية فيما يتعلق بهذه الأولويات. وجرى الإعراب في المناقشة عن شواغل مفادها أن الموارد التي ترسل إلى أفغانستان قد تعني قلة الموارد المتاحة لأمكنة أخرى. ولكن، كما أشار أحد المشاركين، فإن المال ليس دائما العنصر الوحيد المطلوب، إذ إن الخبرة المتاحة قد تكون ذات قيمة مساوية وموردا تستطيع حتى البلدان الفقيرة أن تتقاسمه. والتعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية، هو أيضا قيم جدا.

وفي الجلسة ٥، وتحت عنوان “التعاون بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي”، ألقى كلمات رئيسية نوبوهيكو سوتو من منظمة Interband، وبول إيفيس من منظمة Saferworld، وأوخينيا بيسا لوبيس من منظمة الإشعار الدولية، وكينتارو غينما، وهو مستشار لشؤون المشاريع بمعهد الحكومة اليابانية للبحوث المتعلقة بمسائل الأسلحة الصغيرة في كمبوديا، وفرجينيا غامبا من منظمة Safer Africa. وتلا ذلك تبادل عام للآراء. وشهدت الجلسة عرضا غنيا بالمعلومات للأنشطة التي يشترك في الاضطلاع بها المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الإقليمية في عدد من المناطق والدول. وجرى عرض آراء هامة، كنهج “شبكة الأمان” للتعامل مع المحاربين السابقين وأسرههم في تنفيذ مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشار إلى إمكانية قيام المجتمع المدني بمساعدة الحكومات بشكل نشط على تشجيع إيجاد حلول لمسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعدد من السبل: رسم السياسات، والبحوث ذات المنحى العملي، والتنفيذ، والرصد. وأعرب عن شواغل إزاء ما يساور الحكومات في بعض البلدان والمناطق من تشاؤم فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأشار أيضا إلى أن هناك حاجة في بعض الحالات إلى قدر أكبر من التنسيق بين مجموعات المنظمات غير الحكومية وإلى إخضاع المنظمات غير الحكومية والحكومات لقدر أكبر من المساءلة واتسامها بمزيد من الشفافية.